



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

24 كانون الثاني (يناير) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ ارتفاع فائض ميزانية الامارات في 2019

وتشكل الإيرادات التي حققتها المالية الموحدة خلال الـ 9 أشهر الأولى من عام 2019 نحو 75.2% من إجمالي الإيرادات المتحققة طوال عام 2018 والبالغة 477.634 مليار درهم. في حين شكلت المصروفات 75.4% من إجمالي المصروفات في فترة المقارنة نفسها.

وكشفت بيانات وزارة المالية نمو إيرادات مالية الحكومة الموحدة بنسبة 3.5% خلال الأشهر الـ 9 الأولى من عام 2019 مقارنة مع 347.15 مليار درهم في الفترة ذاتها من 2018. المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

كشفت البيانات الخاصة بمالية الحكومة الموحدة لدولة الإمارات، ارتفاع قيمة الفائض خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2019 إلى 66.32 مليار درهم بزيادة 0.04 في المئة مقارنة مع 66 مليار درهم في الفترة ذاتها من عام 2018.

وجاء الفائض في المالية الموحدة التي تشمل الميزانية الاتحادية وموازنات الحكومات المحلية، نتيجة ارتفاع قيمة الإيرادات إلى مستوى 359.2 مليار درهم خلال الفترة من يناير (كانون الثاني) وحتى سبتمبر (أيلول) من العام الماضي، فيما وصلت قيمة المصروفات إلى نحو 292.88 مليار درهم في الفترة ذاتها.



■ قطر تتقدم 3 مراكز في مؤشر مدركات الفساد العالمي

احتلت دولة قطر المرتبة الثلاثين عالمياً من بين 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2019، متقدمة بواقع ثلاثة مراكز عن العام الماضي. وحققت دولة قطر في مؤشر هذا العام 62 نقطة، دفعت بها إلى هذا المركز المتقدم بعد أن كانت تحتل المرتبة الـ 33 عالمياً.

وجاء تقدم قطر وفقاً لنتائج مؤشر مدركات الفساد العالمي الذي يصدر سنوياً عن منظمة الشفافية الدولية، والذي يكون الإعلان عن نتائجه سنوياً محط أنظار العديد من الدول، والمستثمرين، والمنظمات التنموية والحقوقية على مستوى العالم.

ويقيس المؤشر مستوى الفساد المدرك في القطاع العام، مُعتدماً على 13 مصدراً للبيانات، مُستندة على تقييم الخبراء، وآراء قطاع الأعمال، ويعتمد في نتيجته على عدد من المؤشرات الفرعية التي تصدر عن منظمات دولية مرموقة منها البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومنظمة IMD، ومؤسسة برلتسمان، ووحدة



المعلومات المالية لا Economist . المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرف)

■ "موديز": الاقتصاد المصري ينمو بوتيرة قويّة

الشركات على المضي قدما في رفع إنفاقها الرأسمالي. وبحسب "موديز" فإنّ الخطوات التي تخطوها الحكومة المصرية بالتعاون مع البنك المركزي بغية الارتقاء بالاقتصاد الوطني، نجحت في إنعاش قطاعات حيوية مثل قطاع التصنيع والطاقة والزراعة والسياحة، التي تعد أحد أهم مصادر الدخل الأجنبي للبلاد، حيث تضاعف حجم البعثات السياحية بأكثر من 20 في المائة في 2019، مع توقعات بأن يشهد هذا القطاع المزيد من الازدهار. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

أعلنت مؤسسة "موديز" العالمية للتصنيف الائتماني، عن نمو الاقتصاد المصري بوتيرة قوية، بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة ومبادرات البنك المركزي التمويلية لدعم قطاعات رئيسية بالاقتصاد من شأنها تحسين بيئة الأعمال. وتوقعت "موديز" تسارع نمو الائتمان بالقطاع الخاص إلى نسبة تتراوح ما بين 12 إلى 15 في المائة في 2020، مدفوعا بالزخم الاقتصادي الذي تشهده البلاد وسط انخفاض معدل التضخم مقترنا بتراجع أسعار الفائدة، ومن ثم تشجيع

